World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 26-29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

التوزيع: عام
التاريخ: 22 أكتوبر/تشرين الأول 2018
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 7 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2018/7-C
قضايا السياسات
للنظر

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لمالي (2013-2017)

موجز تنفيذي

شمل تقييم الحافظة القطرية جميع عمليات **البرنامج** المنفذة في مالي في الفترة من عام 2013 إلى ديسمبر/كانون الأول 2017. وتناول التقييم الذي أجراه مكتب التقييم التابع **للبرنامج** وفريق تقييم خارجي التموضع الاستراتيجي **للبرنامج** في البلد وجودة عمليات اتخاذ القرارات في **البرنامج** والعوامل المؤثرة فيها وأداء أنشطة الحافظة ونتائجها.

السياق القطري: مالي بلد غير ساحلي يبلغ عدد سكانه حوالي 18.9 مليون نسمة. ويحتل البلد المرتبة 175 من بين 188 بلداً حسب دليل التنمية البشرية لعام 2016 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الرغم من أنه يشهد نمواً اقتصادياً زاخراً. وقد أُعلنت حالة طوارئ من المستوى 2 حسب **البرنامج** في يناير/كانون الثاني 2012 بسبب موجة جفاف في البداية ثم بسبب اضطرابات سياسية مما أثر أساساً في مناطق البلد الشمالية والوسطى. وفي يونيو/حزيران 2018، أُعلنت حالة طوارئ مشتركة من المستوى 3 شملت منطقة الساحل برمتها نتيجة لظهور موجة جفاف جديدة واستمرار المشاكل الأمنية.

*عمليات **البرنامج***: كانت قيمة حافظة **البرنامج** تقل عن 20 مليون دولار أمريكي في السنة حتى تاريخ إعلان حالة الطوارئ في عام 2012. وتناهز قيمة الحافظة الآن 60 مليون دولار أمريكي بعد أن بلغت ذروتها في عام 2014 إذ قاربت 140 مليون دولار أمريكي. وقد ساعد **البرنامج** خلال الفترة المشمولة بالتقييم في المتوسط حوالي 1.3 مليون مستفيد في السنة عن طريق الأنشطة المتصلة بالمساعدة الغذائية العينية والمساعدة النقدية والتغذية المدرسية والتغذية والمساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول والشراء من أجل التقدم. وعانت حافظة **البرنامج** القطرية من نقص مزمن في التمويل. وفي عام 2017، بلغ عدد الموظفين في المكتب القطري نحو 180 موظفاً بوجود أكثر من نصفهم بقليل في باماكو والعدد المتبقي منهم في خمسة مكاتب فرعية.

*وفقاً لسياسة التقييم (2016-2021) (WFP/EB.2/2015/4-A/Rev.1)، وتوخياً لاحترام سلامة واستقلال استنتاجات التقييم، فإن عملية تحرير هذا التقرير كانت محدودة وبالتالي فإن بعض العبارات الواردة فيه قد لا تتسق اتساقاً تاماً مع ما يعتمده **البرنامج** من مصطلحات قياسية أو ممارسات تحريرية.*

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة A. Cook
مديرة مكتب التقييم
هاتف: 066513-2030

السيدة Elena Figus
الموظفة المسؤولة عن التقييم
هاتف: 066513-2065

التموضع الاستراتيجي: على الرغم من الافتقار إلى استراتيجية رسمية خلال الفترة المشمولة بالتقييم ومصادفة بعض الصعوبات الأولية في إطار تكثيف الجهود، استجاب **البرنامج** استجابة متسقة للاحتياجات القطرية عبر تنظيم عملية طوارئ في البداية وعملية ممتدة للإغاثة والإنعاش أدمجت الاستجابة المستمرة للطوارئ منذ عام 2015. واعتبرت الجهات صاحبة المصلحة أن قدرة **البرنامج** على إدارة سلاسل الإمداد وتوزيع التحويلات القائمة على النقد على نطاق واسع من المزايا النسبية التي يتمتع بها. واتسمت عمليات **البرنامج** بحسن مواءمتها مع السياسات والأولويات الوطنية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار التحالف العالمي للمبادرة المتعلقة بزيادة القدرة على الصمود وكانت علاقات التعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة متينة.

بواعث اتخاذ القرارات: كان تقييم الاحتياجات الإنسانية الباعث الرئيسي على اتخاذ القرارات في **البرنامج**. وأدى كل من مستوى التمويل وأولويات الجهات المانحة أيضاً دوراً مهماً بالتأثير المباشر في مستوى المساعدة حسب المنطقة والأنشطة والطرائق المختارة.

نتائج الحافظة: على الرغم من النقص المزمن في التمويل تمكن **البرنامج** من مساعدة أكثر من 80 في المائة من عدد المستفيدين المقرر. ورأى فريق التقييم أيضاً أن هناك ثلاثة مجالات للتحسين في تصميم استجابة **البرنامج** أي التغطية الجغرافية ومدى التصدي لأسباب الاحتياجات وليس لأعراضها واختيار الأنشطة والطرائق. وأدى خفض التمويل منذ عام 2014 إلى تقلص أنشطة التغذية المدرسية والتغذية مما عرض لخطر انتكاس النتائج الإيجابية المحققة. وتضطلع الحكومة أو منظمات أخرى ببعض هذه الأنشطة غير أنه لا توجد حالياً استراتيجية واضحة لمواجهة آثار خفض التمويل الذي يحتمل استمراره.

ولم تُحدد أي مواطن ضعف في سلاسل الإمداد إلا في حالات انقطاع خطوط الإمداد الناجمة عن النقص في التمويل. ويبدو أن عمليات **البرنامج** ازدادت فعالية بصفة عامة نظراً إلى زيادة المشتريات المحلية والتحول إلى استخدام التحويلات القائمة على النقد. ويمكن تحسين نهج إدماج مسائل المساواة بين الجنسين في تصميم المشاريع ومتابعة المبادئ والحماية الإنسانية.

التوصيات: أوصى فريق التقييم بأن يعزز **البرنامج** فهمه للأسباب الجذرية للاحتياجات؛ ويعيد النظر في التوزيع الجغرافي لمساعدته؛ ويعدّ استراتيجية واقعية لتسليم أنشطته المتصلة بالتغذية المدرسية والتغذية؛ ويحسّن أدوات تحليل السياق تيسيراً لتحديد آثار التغييرات في الأنشطة أو الطرائق مسبقاً وإدارتها؛ ويدعّم تنفيذ أنشطة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول ورصدها؛ ويضع استراتيجية مسندة بالبيّنات لإدماج اعتبارات نوع الجنس في البرامج؛ ويوطد آلية تقديم التعليقات الخاصة بالمبادئ الإنسانية والحماية؛ ويستفيد من التكنولوجيات الجديدة بهدف تعزيز الكفاءة والفعالية في إطار أنشطة تقييم الاحتياجات والتحويلات القائمة على النقد.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالتقرير الموجز عن تقييم الحافظة القطرية لمالي (2013-2017) الوارد في الوثيقة WFP/EB.2/2018/7-C ورد الإدارة عليه الوارد في الوثيقة WFP/EB.2/2018/7-C/Add.1 ويشجع على اتخاذ مزيد من التدابير بشأن التوصيات المقدمة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

سمات التقييم

1- شمل تقييم الحافظة القطرية جميع عمليات **البرنامج** المنفذة في مالي بين عامي 2013 و2017.[1] وقيّم التموضع الاستراتيجي **للبرنامج** وجودة عمليات اتخاذ القرارات والعوامل المؤثرة فيها وأداء كل أنشطة **البرنامج** ونتائجها. وستوجِّه البيّنات المحصلة إعداد الخطة الاستراتيجية القطرية.

2- وتولى مكتب التقييم التابع **للبرنامج** وفريق تقييم خارجي إجراء التقييم. وأُجريت مقابلات خلال العمل الميداني في مالي في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 مع 115 جهة من الجهات صاحبة المصلحة ضمت ممثلين **للبرنامج** والحكومة والجهات المانحة والمستفيدين والجهات الشريكة المعنية بالتنفيذ. وتمثلت العقبات الرئيسية المصادَفة في إطار مهمة التقييم في انعدام الأمن في الميدان مما حدَّ من المسافات المقطوعة خارج المدن الرئيسية؛[2] وفي تعديل صيغ التبليغ عن البيانات المستخدمة في **البرنامج** على مدى السنين؛ وفي انعدام الذاكرة المؤسسية الخاصة بعامي 2013 و2014 بدرجة أقل.

السياق

3- مالي بلد غير ساحلي يبلغ عدد سكانه المقدر 18.9 مليون نسمة تقل أعمار حوالي 48 في المائة منهم عن 15 سنة ويقيم 60 في المائة منهم في المناطق الريفية ويعمل 52 في المائة منهم في مجال الزراعة. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين بلغ 33.4 في المائة في عام 2015. وتقع المناطق الزراعية الرئيسية في الجنوب حيث يقيم أكثر من 90 في المائة من السكان. ووفقاً للتقييمات الأخيرة لهشاشة الأوضاع المرتبطة بالمناخ، تتأثر مالي تأثراً شديداً بتغير المناخ وتعتبر مناطق تومبكتو وغاو وكيدال الشمالية المناطق الأشد ضعفاً.

[1] لم يشمل التقييم المساعدة المقدمة من **البرنامج** إلى اللاجئين الماليين الموجودين في البلدان المجاورة إذ تتولى المكاتب القطرية التابعة **للبرنامج** في البلدان المضيفة مساعدتهم.

[2] زار فريق التقييم موبتي وكايس وكوليكورو وغاو وتومبكتو وسيغو وسيكاسو.

الوضع الإنساني في مالي في عام 2018

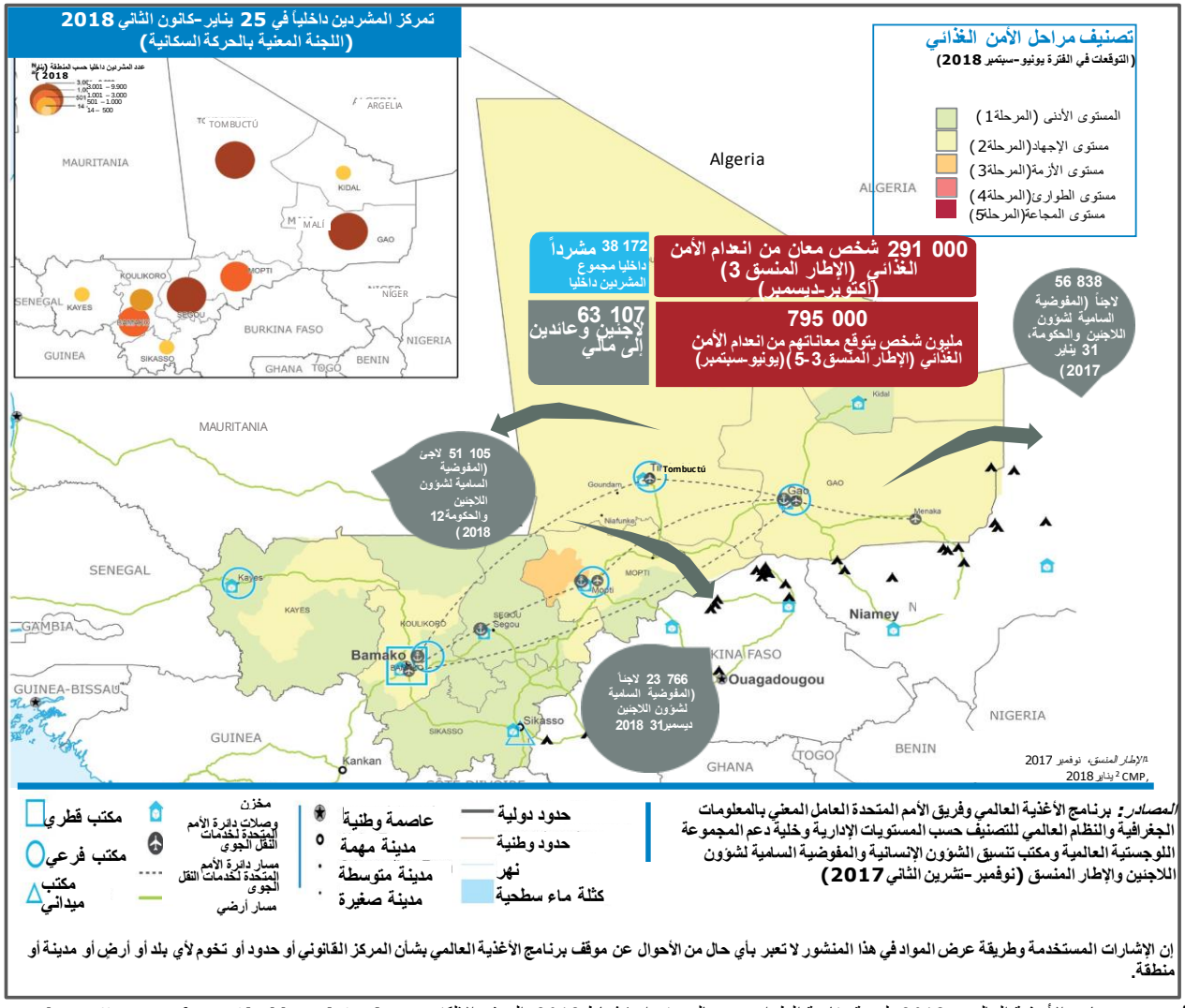

المصدر: برنامج الأغذية العالمي، 2018. لوحة متابعة الطوارئ – مالي، فبراير/شباط 2018. الموقع الإلكتروني: https://www.wfp.org/dashboards/mali.

4- وشهد النمو الاقتصادي السنوي خلال السنوات الخمس الماضية ارتفاعاً نسبياً زاد معدله على 5 في المائة في السنة. ولكن بسبب ارتفاع عدد السكان بمعدل أعلى حتى من ذلك واستمرار المشاكل الأمنية فقد ظلت مالي تحتل المرتبة 175 من بين 188 بلداً حسب دليل التنمية البشرية والمرتبة 155 من بين 156 بلداً حسب مؤشر عدم المساواة بين الجنسين في عام 2015 (آخر عام تتوفر البيانات بشأنه).

الجدول 1: اتجاهات المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في مالي، في الفترة 2013-2017					
المؤشر (المصدر)	2013	2014	2015	2016	2017
عدد السكان (المعهد الوطني للإحصاءات وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	16 807 000	17 309 000	17 819 000	18 343 000	19 054 000
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (طريقة أطلس البنك الدولي)	760	790	760	750	لا ينطبق
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (البنك الدولي)	56.5 سنة	57 سنة	57.5 سنة	58 سنة	لا ينطبق
درجة دليل التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	0.430	0.438	0.442	لا ينطبق	لا ينطبق
درجة مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	لا ينطبق	0.686	0.689	لا ينطبق	لا ينطبق
الأسر المعانية من انعدام الأمن الغذائي (المعتدل والوخيم) (الاستقصاء الوطني لوضع الأمن الغذائي والتغذية، من سبتمبر/أيلول 2014 إلى سبتمبر/أيلول 2017)	لا ينطبق	%24.0	%24.0	%25.0	%25.6
سوء التغذية الحاد الإجمالي (استقصاءات SMART، لا تشمل كل الاستقصاءات جميع المناطق)	%8.6	%13.3	%10.7	%10.7	%10.7
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي (فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال)	122.1	118.3	110.6	110.6	لا ينطبق

5- وخلال الفترة المشمولة بالتقييم، شهد البلد اضطرابات سياسية نجمت عن حدثين رئيسيين في عام 2012 هما خلع الرئيس من منصبه الذي تلته الانتخابات؛ وفقدان السيطرة على مدن تومبكتو وكيدال وغاو الشمالية التي احتلها حلفاء تنظيم القاعدة غير أنها استُردت في عام 2013. وفي عام 2015 أُبرم اتفاق سلام بين الحكومة وجماعات مسلحة مختلفة غير تابعة للدولة وبدأ تحسن بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية إلا أن الاتجاهات الإيجابية أخذت تنتكس اعتباراً من عام 2016 على النحو المبين في الجدول 1 والشكل 1. وبعد أن انخفض عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية إلى 3.1 مليون شخص في عام 2015 بلغ عددهم 4.3 مليون

شخص[3] مما يقترب جداً من العدد المسجل في ذروة حالة الطوارئ في عام 2014 والبالغ 4.7 ملايين شخص محتاج. ويبقى الوضع متوتراً. فانعدام الأمن ما زال يؤثر في المناطق الشمالية وفي منطقة موبتي بصفة متزايدة ومنطقتي كوليكورو وكايس في وسط البلد، على الحدود مع موريتانيا. وإذ تسجل هذه المناطق كثافة سكانية عالية نسبياً، يؤدي انعدام الأمن إلى زيادة سريعة في عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة. ويُلقى اللوم أيضاً جزئياً على عدم هطول كمية كافية من الأمطار في عام 2018. ويعاني شخص واحد من كل أربعة أشخاص من انعدام الأمن الغذائي.

الشكل 1: الاحتياجات الإنسانية في مالي في الفترة 2012-2018

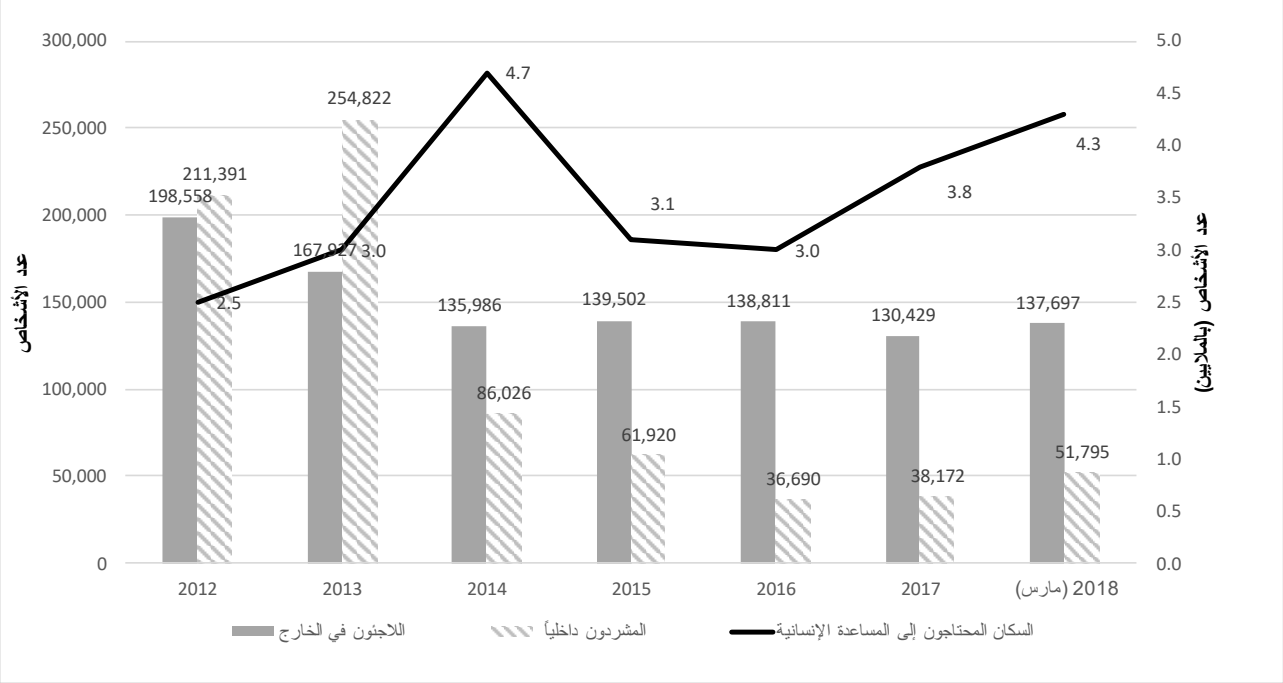

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

6- وطرأت تغييرات أيضاً على المستوى الإقليمي على النحو التالي: ظلت المناطق الشمالية تضم أكثر من نصف الأشخاص في المستويات من 3 إلى 5 في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي وتمثل خمس عدد السكان فقط في عام 2018 غير أنه من المتوقع تسجيل زيادة في أعداد الأشخاص الموجودين في مستويات عالية في التصنيف المتكامل في المناطق الجنوبية والوسطى أكبر بكثير من الزيادة المسجلة في المناطق الشمالية (انظر الجدول 2).

7- وعلى الرغم من ارتفاع مستويات الاحتياجات الإنسانية، يبين الشكل 2 النقص المزمن في تمويل النداءات الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بتحصيل تمويل يقتصر على نسبة 46 في المائة في المتوسط لتغطية الاحتياجات خلال الفترة المشمولة بالتقييم بل إن هذه النسبة وصلت في انخفاضها إلى مستوى 35 في المائة في عام 2015.

[3] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2018، *Global Humanitarian Overview*، على الموقع الإلكتروني التالي: https://interactive.unocha.org/publication/globalhumanitarianoverview/.

الشكل 2: التمويل المحصل مقارنة بنداءات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الفترة 2012-2017

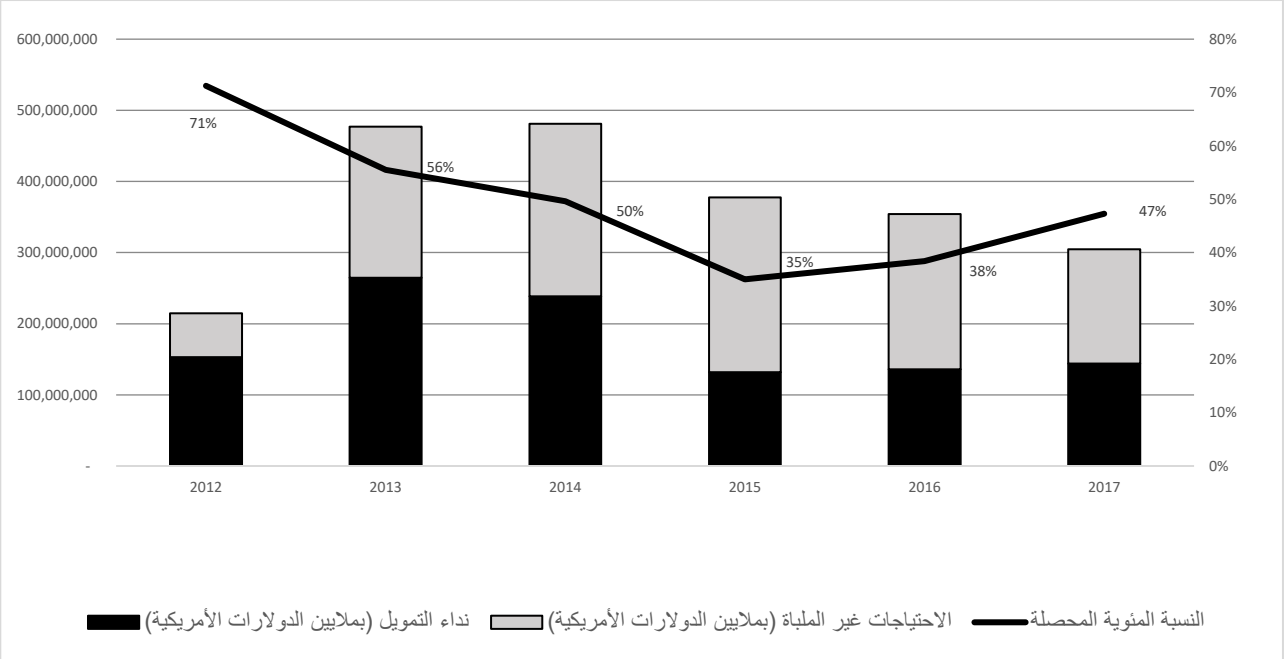

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يونيو/حزيران 2018. الموقع الإلكتروني: https://fts.unocha.org/appeals/638/summary.

حافظة البرنامج

8- تضررت مالي من حالة طوارئ إقليمية من المستوى 2 حسب **البرنامج** منذ يناير/كانون الثاني 2012 نتيجة لظهور موجة جفاف ومن حالة الطوارئ الناجمة عن الاضطرابات السياسية بعد مارس/آذار 2012. وفي يونيو/حزيران 2018، أعلن **البرنامج** حالة طوارئ مشتركة من المستوى 3 في منطقة الساحل برمتها بما فيها مالي عقب ظهور موجة جفاف جديدة ومواجهة مشاكل أمنية مستمرة.

9- وتألفت حافظة **البرنامج** قبل عام 2012 أساساً من أنشطة متصلة بالتنمية والإغاثة الممتدة إلى جانب بعض العمليات الخاصة (انظر الشكل 3). وكانت قيمة النفقات السنوية تقل عن 20 مليون دولار أمريكي. وإذ بدأت حالة الطوارئ في عام 2012، تكثفت أنشطة **البرنامج** تكثفاً شديداً وبلغت ذروتها في عام 2014 عندما ناهزت قيمة النفقات سبعة أضعاف القيمة المسجلة في العام السابق. وانخفضت النفقات انخفاضاً شديداً بعد عام 2015، وفي الفترة بين عامي 2015 و2017 بلغت قيمة النفقات في المتوسط ما يقارب 60 مليون دولار أمريكي في السنة أي أقل من القيمة السابقة إلا أنها ظلت تساوي ثلاثة أضعاف القيمة المسجلة في عام 2011.

الشكل 3: مستويات نفقات المكتب القطري في مالي حسب فئة البرامج في الفترة 2010-2017.

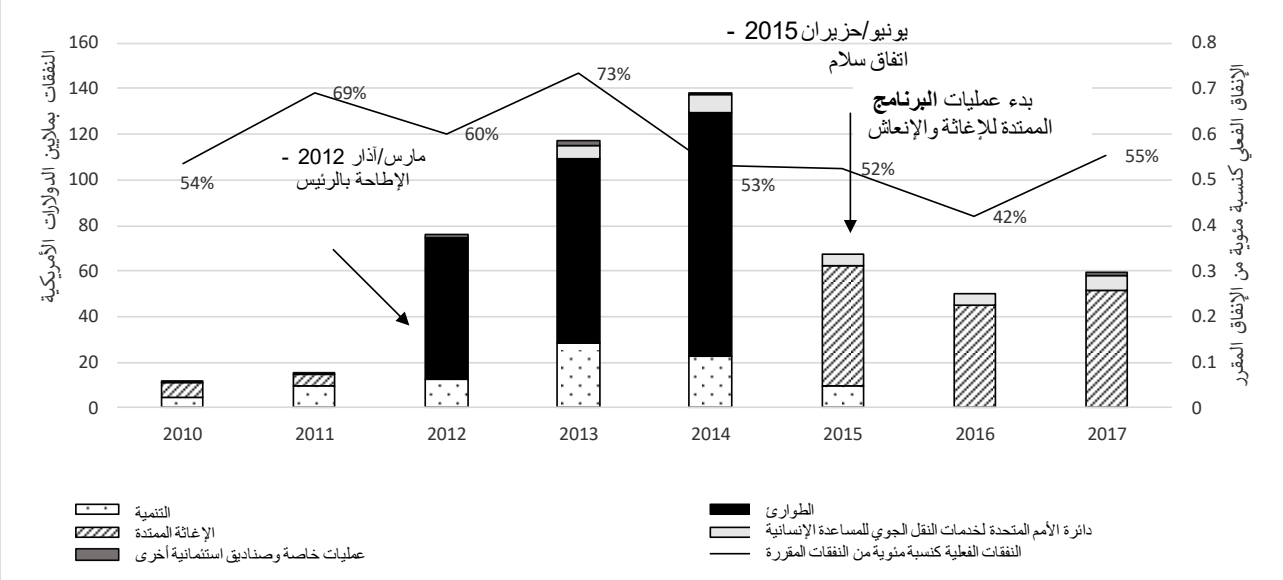

المصدر: نظام **البرنامج** للإدارة. لا تشمل القيم تكاليف الدعم غير المباشرة وبعض التسويات المحاسبية

10- وعلى الرغم من حالة الطوارئ من المستوى 2، حصّل **البرنامج** نسبة 51 في المائة فقط من مجموع تمويله المطلوب للفترة 2014-2017 أي 425 مليون دولار أمريكي من مبلغ مجموعه 829 مليون دولار أمريكي.

11- وفي عام 2017، بلغ عدد الموظفين في المكتب القطري نحو 180 موظفاً بوجود أكثر من نصفهم في باماكو والعدد المتبقي منهم في خمسة مكاتب فرعية في شمال البلد ووسطه وجنوبه وغربه.

مكونات الحافظة والعمليات

12- شملت الحافظة القطرية في الفترة من يناير/كانون الثاني 2013 إلى ديسمبر/كانون الأول 2017 سبع عمليات.[4] واستجاب **البرنامج** لحالة الطوارئ في شمال مالي ووسطها عبر عملية الطوارئ 200525 (2013-2014). ومدّد أيضاً البرنامج القطري الذي استُهل في عام 2008 حتى نهاية عام 2014 بهدف مواصلة أنشطته في جنوب البلد وغربه. وجُمعت كل الأنشطة المنفذة في البلد في عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش اعتباراً من عام 2015 بتحويل التركيز بشكل راسخ إلى مناطق النزاعات في شمال البلد ووسطه.

13- وقدم **البرنامج** المساعدة ولا سيما إلى المشردين داخلياً والعائدين عن طريق طائفة واسعة من الأنشطة مثل دعم صغار المزارعين عبر مبادرة الشراء من أجل التقدم التجريبية (انظر الجزء المتعلق بنتائج التقييم للحصول على مزيد من التفاصيل).

14- وعمل **البرنامج** مع مجموعة كبيرة من الجهات الشريكة بما فيها الحكومة على المستويين المركزي واللامركزي ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

15- وقدمت ثلاث جهات مانحة أكثر من نصف قيمة التمويل أي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 31 في المائة والاتحاد الأوروبي بنسبة 14 في المائة وكندا بنسبة 11 في المائة. وزادت ألمانيا وجمهورية كوريا حصتهما المشتركة من نسبة 6 في المائة في عام 2015 إلى نسبة 16 في المائة في عام 2017.

[4] برنامج قطري واحد – مشروع التنمية 105830 في الفترة 2008-2014؛ وعملية الطوارئ 200525 في الفترة 2013-2014؛ والعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 200719 في الفترة 2015-2017 إضافة إلى أربع عمليات خاصة توفر ثلاث منها الخدمات الجوية للمساعدة الإنسانية (العمليات الخاصة 200521 و200802 و201047) في الفترة من عام 2013 إلى مارس/آذار 2018 وعملية أخرى لدعم اللوجستيات والاتصالات (العملية الخاصة 200534) في الفترة 2013-2014. وفضلاً عن هذه العمليات السبع، حظيت عملية خاصة لتمويل مجموعة الأمن الغذائي في عام 2014 بالموافقة غير أنها لم تحصل على التمويل وأُحيلت جميع المخزونات الغذائية الخاصة بعملية طوارئ إقليمية مقررة إلى عملية طوارئ وطنية في الفصل الأول من عام 2013.

نتائج التقييم

مواءمة البرنامج وتموضعه من الناحية الاستراتيجية

16- أعد المكتب القطري استراتيجية قطرية رسمية في عام 2012 تشمل الفترة بين عامي 2013 و2017 إلا أن الوثيقة أصبحت بالية قبل دخولها حيز التنفيذ لأن المكتب القطري لم يتوقع الأزمة السياسية التي ظهرت في عام 2012 مما يفسر جزئياً أيضاً سبب عدم حسن استعداد المكتب القطري للاستجابة لحالة الطوارئ. وعلى النحو المبين في الشكل 4، حصل تأخير بين الزيادة في حجم الأنشطة والزيادة في عدد الموظفين إذ استغرق إعداد جميع الموظفين اللازمين والعمليات اللازمة على وجه تام حوالي 12 شهراً. وعلى الرغم من ذلك، استجاب المكتب لحالة الطوارئ وكيّف منذ عام 2015 أنشطته بغية توفير الدعم الذي يتجاوز نطاق الاستجابة للطوارئ عن طريق عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش.

الشكل 4: الاتجاهات المسجلة في عدد موظفي المكتب القطري ونفقاته في الفترة 2010-2017

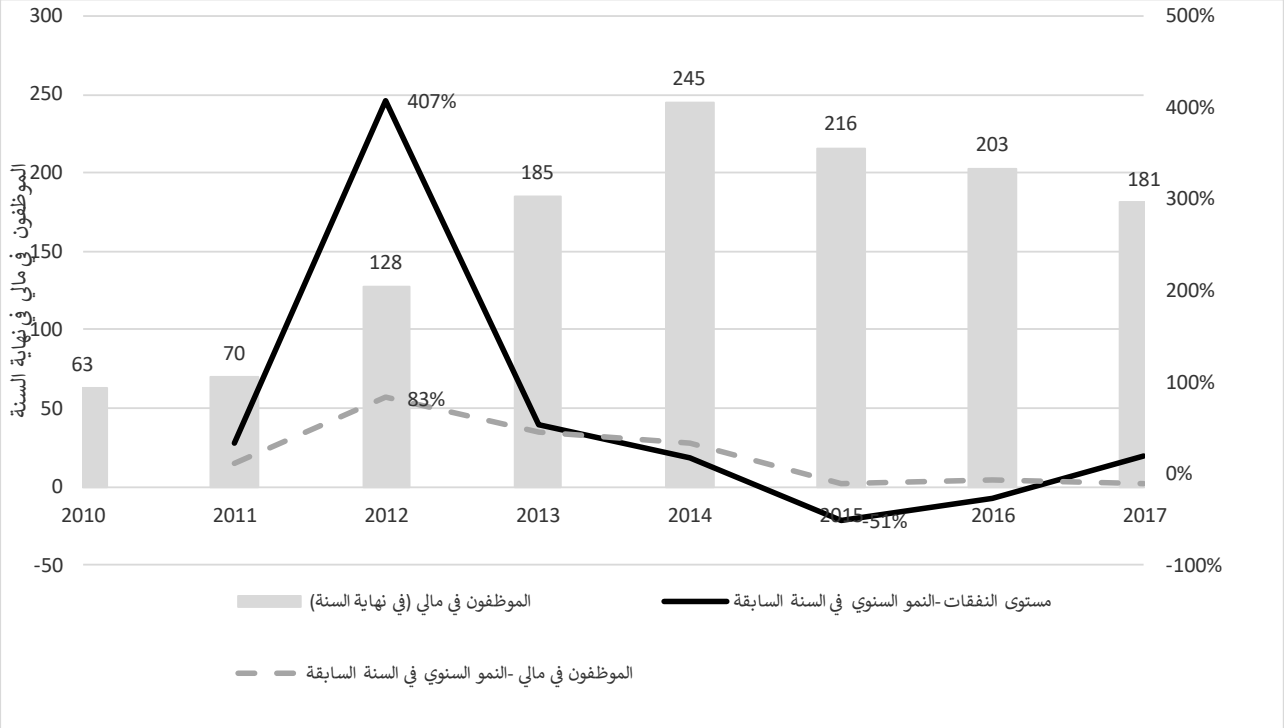

المصدر: بيانات **البرنامج**

17- وعموماً، تواءمت أنشطة **البرنامج** ونُهجه تواؤماً جيداً مع السياسات الوطنية والهدف 2 المتصل بالقضاء على الجوع والهدف 17 المتعلق بالشراكات من أهداف التنمية المستدامة. وأُبرمت مذكرات تفاهم مع معظم الوزارات الحكومية المعنية وأعرب المسؤولون الحكوميون في مجموعة كبيرة من المجالات عن تقديرهم للتعاون مع **البرنامج** مما أسهم في تنفيذ السياسات الوطنية. ورُئي أيضاً أن الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية لعام 2018[5] تتماشى مع الهدفين 2 و17 من أهداف التنمية المستدامة وتجسد احتياجات البلد الحالية.

18- وأعربت الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالاستجابة للأزمة الإنسانية أيضاً عن فائق تقديرها **للبرنامج**، وخصوصاً لدوره في مجموعة اللوجستيات ومجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ[6] وتنسيقه المشترك لمجموعة الأمن الغذائي ومشاركته في مجموعة التغذية ومجموعة الحماية.

[5] تتمثل أهداف الخطة في تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية الأساسية للأشخاص المتضررين من الأزمات ولا سيما في الأوضاع التالية للأزمات؛ والمساهمة في الحد من سوء التغذية تمشياً مع الغايات الوطنية؛ وتعزيز القدرة على الصمود تمشياً مع الأولويات الوطنية للتحالف العالمي للمبادرة المتعلقة بزيادة القدرة على الصمود.

[6] نشطت كلتا المجموعتين في الفترة من أبريل/نيسان 2012 إلى أكتوبر/تشرين الأول 2014 فقط.

19- وساهم **البرنامج** في صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2015-2019، بما فيه الجزء المتصل بالعلاقة بين البعد الإنساني والتنمية والسلام، وقدم إسهامات مهمة في صياغة الأولويات الوطنية للتحالف العالمي للمبادرة المتعلقة بزيادة القدرة على الصمود. وعقد شراكات وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المانحة والسلطات الوطنية. وتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في مشروع لبناء القدرة على الصمود ممول من المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية التابعة للمفوضية الأوروبية وعمل عن كثب مع اليونيسف في مجال التغذية.

20- واعتُبرت قدرة **البرنامج** التنظيمية على توفير الخدمات على نطاق واسع في إطار شراء الأغذية وتوزيعها وإجراء التحويلات القائمة على النقد وعلى الحفاظ على دور محايد على الرغم من الظروف الصعبة المصادفة من المزايا النسبية الأساسية التي يتمتع بها.

العوامل المؤثرة في عمليات اتخاذ القرارات في البرنامج

21- تمثلت الوثائق الأساسية التي أثرت في عمليات اتخاذ القرارات في **البرنامج** في تقييم الاحتياجات المُعد عن طريق اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل والمشار إليه بعبارة "*Cadre Harmonisé*" (الإطار المنسق). وتولت حكومة مالي إجراء ذلك التقييم مرتين في السنة منذ عام 2014 بدعم من **البرنامج**. والهدف المنشود هو تقييم وضع الأمن الغذائي والتغذوي في البلد وتستخدم الحكومة النتائج في إعداد خطة الاستجابة الوطنية. أما العامل الثاني الذي أثر في الاستهداف واتخاذ القرارات فكان حوار **البرنامج** مع الحكومة على المستويين المركزي واللامركزي، وخصوصاً عبر مجموعة الأمن الغذائي.

22- ومثلت الجهات المانحة العامل الثالث المؤثر في اتخاذ القرارات من خلال مستويات التمويل الإجمالية المحققة وخياراتها من حيث المناطق التي ينبغي مساعدتها (انظر الجدول 2) والأنشطة التي ينبغي تنفيذها. وأدى تقلص التمويل منذ عام 2014 إلى انخفاض في أنشطة التغذية المدرسية وعلاج سوء التغذية على الرغم من استمرار الاحتياجات إلا أن الجانب الأكثر إيجابية هو أيضاً التغييرات الطارئة في خيارات الجهات المانحة والمؤدية إلى اتخاذ القرار الأخير بشأن تكثيف أنشطة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول.

الجدول 2: المستفيدون من خدمات البرنامج وأعداد الأشخاص في المستويات من 3 إلى 5 في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي حسب المنطقة في الفترة 2014-2018						
	2014	2015	2016	2017	2018	2017-2014
* الأشخاص في المستويات من 3 إلى 5 في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي حسب المنطقة						
المنطقة الشمالية	995 697	295 990	226 136	333 069	371 206	1 850 892
المنطقة الوسطى	497 758	61 044	144 009	131 656	321 067	834 467
المنظمة الجنوبية	426 605	52 819	53 102	69 653	102 469	602 179
المجموع	**1 920 060**	**409 853**	**423 247**	**534 378**	**794 743**	**3 287 538**
الأشخاص في المستويات من 3 إلى 5 في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي حسب المنطقة*						
المنطقة الشمالية	%52	%72	%53	%62	%47	%56
المنطقة الوسطى	%26	%15	%34	%25	%40	%25
المنطقة الجنوبية	%22	%13	%13	%13	%13	%18
المجموع	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**
المستفيدون من خدمات البرنامج						
المنطقة الشمالية	%70	%67	%75	%79	لا ينطبق	%72
المنطقة الوسطى	%16	%17	%12	%9	لا ينطبق	%14
المنطقة الجنوبية	%14	%16	%12	%12	لا ينطبق	%14
المجموع	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**لا ينطبق**	**%100**

المصادر: بيانات **البرنامج** حسب المنطقة والحسابات المبنية على خطة الاستجابة الوطنية للفترة 2014-2017 والاستقصاء الوطني لوضع الأمن الغذائي والتغذية في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

*تضم "المنطقة الشمالية" موبتي وغاو وكيدال وتومبكتو؛ "والمنطقة الوسطى" باماكو وكوليكورو وسيغو؛ "والمنطقة الجنوبية" كايس وسيكاسو. ولا تشمل البيانات الخاصة بعام 2015 منطقة باماكو.

23- ومثَّل الأمن العامل الأخير المؤثر في اتخاذ القرارات مما حدد المناطق التي يمكن الوصول إليها ووتيرة ذلك. وبما أن الفرص التي أُتيحت لموظفي **البرنامج** للوصول إلى مناطق النزاعات كانت محدودة فقد أُجريت أنشطة الرصد عن طريق أطراف ثالثة.[7] ومع ذلك، كان الجانب الإيجابي أن انعدام الأمن دفع أيضاً **البرنامج** إلى زيادة اختبار التحويلات القائمة على النقد المعتمدة على الهاتف المحمول التي وزعها على الرعاة على سبيل المثال.

أداء الحافظة ونتائجها

24- ساعد **البرنامج** في الفترة بين عامي 2013 و2017 حوالي 6.4 مليون مستفيد أي ما يعادل 1.3 مليون شخص في السنة في المتوسط بتسجيل الذروة في عام 2014 عندما بلغ عدد المستفيدين 1.9 مليون شخص في أوج حالة الطوارئ. وانخفض عدد المستفيدين لاحقاً وبلغ 000 775 شخص في عام 2017. ووُزعت أغذية عينية من أجل جميع الأنشطة خلال الفترة المشمولة بالتقييم بلغ مجموعها 326 283 طناً متريأً مما يمثل نسبة 64 في المائة من الكميات المقررة.

25- وعلى الرغم من متوسط مستويات التمويل البالغ 51 في المائة، كانت نسبة عدد المستفيدين الفعلي مقارنة بعددهم المقرر عالية نسبياً إذ بلغت في المتوسط 83 في المائة وإن كان الفرق بين العدد المقرر والعدد الفعلي يتزايد (انظر الشكل 5). ويرى فريق التقييم أن الارتفاع المسجل في نسبة المستفيدين قد نتج عن اقتران تحقيق الفعالية من حيث التكاليف الناشئة عن الزيادة في المشتريات داخل القطر وفي التحويلات القائمة على النقد التي تقل تكاليف تنفيذها عن تكاليف التوزيعات العينية بالحد من مدة المساعدة ومستواها لكل مستفيد.

[7] توحي البيّنات المحصلة من الجهات الشريكة والمكتب القطري بأن الترتيبات الحالية فعالة إلى حد بعيد.

الشكل 5: عدد المستفيدين المقرر مقارنة بعددهم الفعلي في الفترة 2013-2017

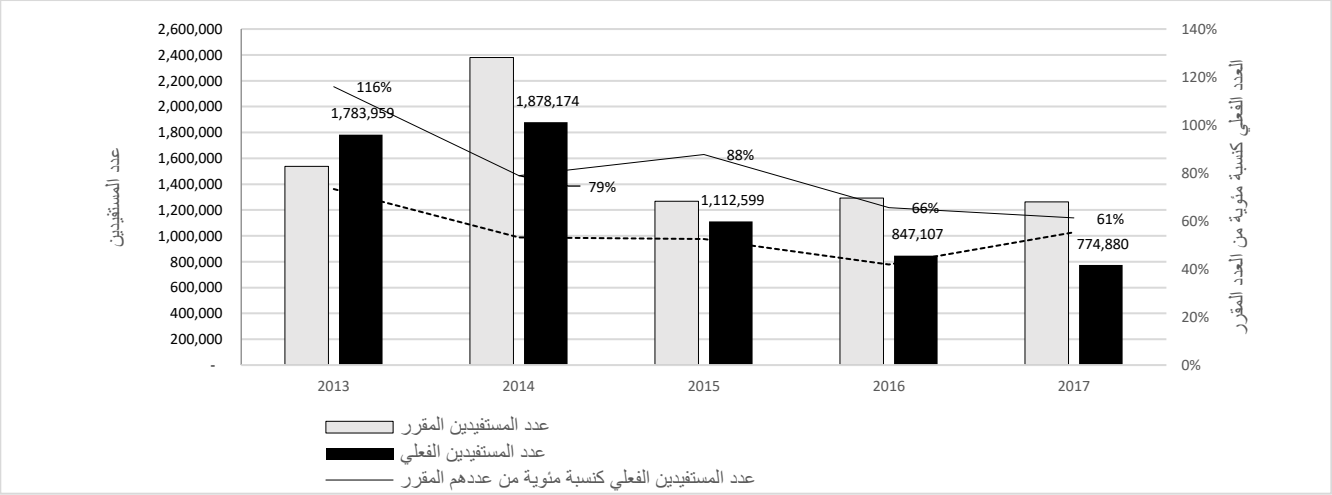

المصادر: التقارير الموحدة عن المشروعات للفترة 2013-2017.

لا تشمل الأرقام التعداد المزدوج للمستفيدين الحاصلين على المساعدة بأكثر من طريقة واحدة.

26- وتصف الفقرات التالية كل نشاط من أنشطة الحافظة على حدة. ويرد بيان الحجم النسبي لكل نشاط في الشكل 6.

الشكل 6: مجموع المستفيدين حسب النشاط في الفترة 2013-2017 (بالملايين)

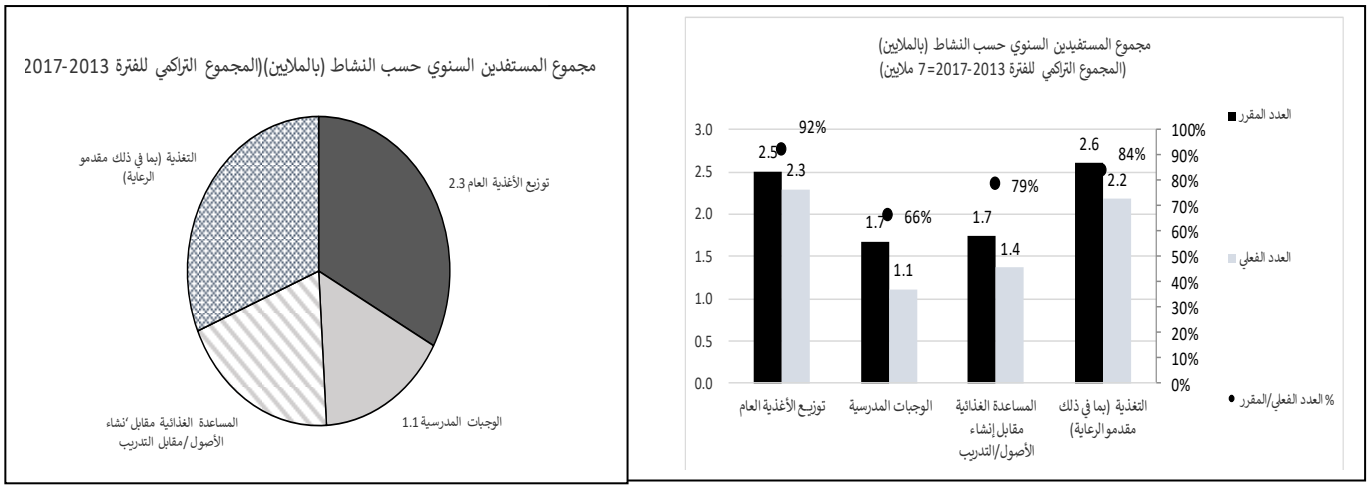

المصدر: التقارير الموحدة عن المشروعات للفترة 2013-2017.

تشمل الأرقام التعداد المزدوج للمستفيدين الحاصلين على المساعدة بأكثر من طريقة واحدة.

27- *توزيع الأغذية العام*: استهدف **البرنامج** الأسر المعانية من انعدام الأمن الغذائي في مناطق النزاعات الواقعة في شمال البلد ووسطه في إطار تقديم مساعدته الغذائية العامة بأسرها التي استفاد منها 2.3 مليون شخص إلا أن الغايات الأصلية المتصلة بحصائل الاستهلاك الغذائي المحددة في وثيقة المشروعات لم تتحقق قط على النحو المبين في الشكل 7.[8]

[8] يمكن الاحتجاج بأن التأثير الشديد في درجات الاستهلاك الغذائي في البلد بأسره مثّل غاية بعيدة المطمح.

الشكل 7: درجات الاستهلاك الغذائي الأسري للفترة 2013-2017 (النسب المئوية للأسر)

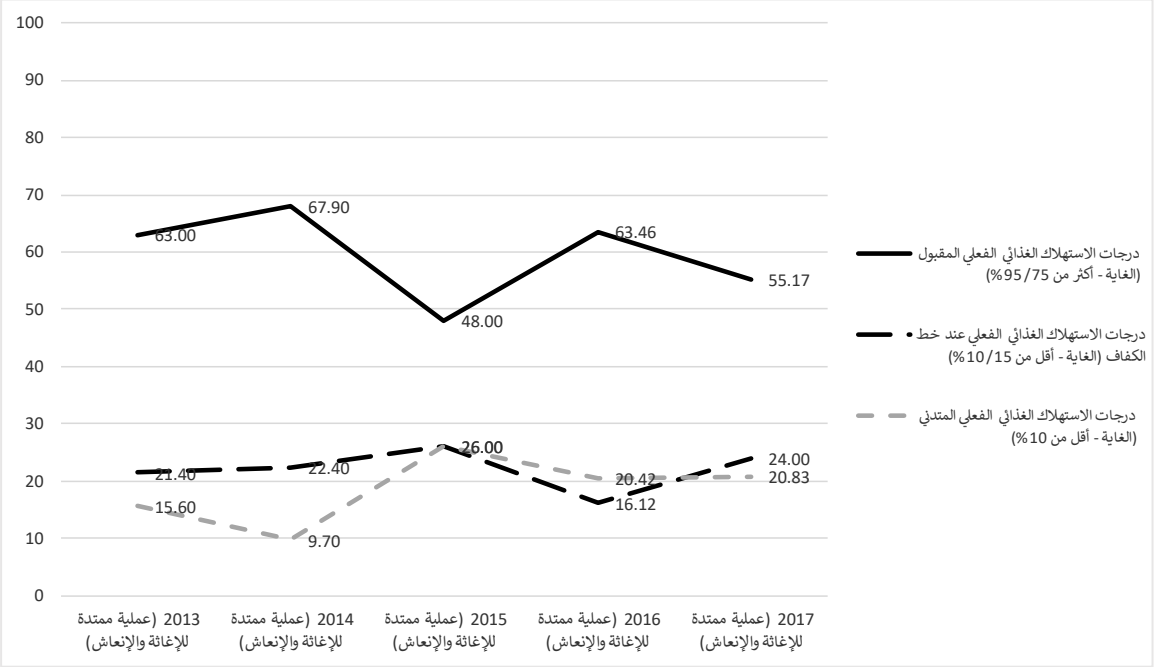

المصدر: التقارير الموحدة عن المشروعات للفترة 2013-2017.

28- واستنتج التقييم أن استجابة **البرنامج** لم تراع بالقدر الكافي الأسباب الجذرية للاحتياجات التي لم ترتبط في بعض الحالات بالوضع الأمني الراهن فحسب بل اتسمت أيضاً بطبيعتها المزمنة بدرجة أكبر مما لم تساعده مسألة عدم التمييز بين الأسر المعانية من انعدام الأمن الغذائي المزمن والأسر المعانية من انعدام الأمن الغذائي الحاد لا في الاستقصاء الوطني لوضع الأمن الغذائي والتغذية ولا في استقصاء الرصد والتقدير الموحّدين لحالات الإغاثة والانتقال (استقصاء SMART). واستنتج أيضاً ما يبدو اختلالاً في توازن المساعدة المقدمة لصالح المنطقة الشمالية[9] وزيادة نقص المساعدة في المنطقة الجنوبية حيث يسجل أسرع ارتفاع في الاحتياجات (على النحو المبين في الجدول 2).

29- *الوجبات المدرسية*: شمل برنامج الوجبات المدرسية الذي ينفذه **البرنامج** 1.1 مليون طفل في مرحلة التعليم الابتدائي في المنطقتين الشمالية والوسطى أساساً وأثر تأثيراً إيجابياً في المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس الذي ارتفع بنسبة 7 في المائة في السنة في ظل العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، وفي استمرار المواظبة على الدراسة إذ واصل أكثر من 90 في المائة من الأطفال الملتحقين بالمدارس في إطار العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش دراستهم. وفي موبتي، ارتفع معدل المواظبة على الدراسة من 50 إلى 80 في المائة. ومع ذلك، انخفض عدد المدارس المستفيدة من المساعدة بمقدار النصف من 1238 مدرسة في عام 2013 إلى 595 مدرسة في عام 2017 إضافة إلى انخفاض عدد التلاميذ المستفيدين من المساعدة عبر الوجبات المدرسية التي يتيحها **البرنامج** بأكثر من الثلثين من 000 368 تلميذ إلى 000 109 تلميذ في الفترة نفسها بسبب عقبات التمويل. وتسجَّل حالات انخفاض في مناطق يبدو فيها أن هناك احتمال تسليم مهمة توفير الوجبات المدرسية إلى الحكومة. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2017، جرب **البرنامج** توزيع الأرز المقوّى في المدارس التي ساعدها.[10]

30- *التغذية*: ساعد **البرنامج** 2.2 مليون مستفيد عبر تدخلات تغذوية مثلت حوالي ثلث مجموع التدخلات وشملت ما يناهز العدد نفسه من المستفيدين مقارنة بأنشطة توزيع الأغذية العام.

[9] استنتج التقييم أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قدمت المساعدة إلى080 118مستفيداً في عام 2015 و 688 97مستفيداً في عام 2016 في المنطقة الشمالية وفقاً للتقارير السنوية عن تنفيذ خطة الاستجابة الوطنية مما يعني حصول حوالي 135 في المائة من الأشخاص المعانين من انعدام الأمن الغذائي إجمالاً في المناطق الأربع المستهدفة المتمثلة في موبتي وتومبكتو وغاو وكيدال على المساعدة من خلال **البرنامج** أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

[10] تدعم أداة **البرنامج** لتعجيل الابتكار المشروع التجريبي للأرز المقوّى في غرب أفريقيا. انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://innovation.wfp.org/project/rice-fortification.

31- *الوقاية من سوء التغذية الحاد المعتدل*: ساعد **البرنامج** المراكز الصحية عن طريق الإمداد بالأغذية التكميلية أي مستحضر SuperCereal Plus للأطفال المتراوحة أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهراً ومستحضر SuperCereal والزيوت للحوامل والمرضعات من النساء والبنات. وفي الفترة بين عامي 2013 و2016، نفذ **البرنامج** أيضاً مشروعاً تغذوياً مجتمعياً في مناطق تشغيله في كايس مما أظهر نتائج إيجابية في طائفة واسعة من المؤشرات التغذوية والصحية.[11] وفي مناطق النزاعات في الشمال، تكللت الوقاية من سوء التغذية بنجاح نسبي وحظيت بتقدير المستفيدين الشديد وانطوت إجمالاً على أعداد ثابتة نسبياً من المستفيدين. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال معدلات سوء التغذية الحاد في الشمال مرتفعة بصفة عامة مما يعزى جزئياً إلى ارتفاع مستويات تقاسم الحصص[12] الغذائية ونقص التمويل.

32- وقد كان معدل نجاح الأنشطة *لعلاج سوء التغذية الحاد المعتدل* فوق المستوى المعهود إذ تراوحت معدلات التعافي خلال الفترة المشمولة بالتقييم بين 87 و96 في المائة وهي أعلى بكثير من المعدل المستهدف أي 75 في المائة. ومع ذلك، من المحتمل أن يؤدي الانخفاض بمقدار الثلثين في عدد المراكز الصحية الحاصلة على دعم **البرنامج** من 1284 مركزاً في عام 2015 إلى 489 مركزاً في عام 2017 نتيجة لعقبات التمويل في سياق تزداد فيه الاحتياجات إلى تفاقم مستويات سوء التغذية الحاد الوخيم وأعداد الأشخاص المعانين منه في تلك المناطق. وتأسف الحكومة والجهات الشريكة الأخرى لانخفاض عدد المراكز الصحية الحاصلة على الدعم.

33- *الشراء من أجل التقدم*: نجح **البرنامج** في تقديم الدعم إلى المزارعين عن طريق شراء منتجاتهم بصورة مباشرة ودعم أنشطتهم التسويقية. وفي عامي 2016 و2017، دعم **البرنامج** 412 12 مزارعاً في السنة في المتوسط أي 89 في المائة من العدد المقرر. ومع ذلك، سجل شراء الأغذية من منظمات المزارعين انخفاضاً شديداً ببلوغ كمية الأغذية التي اشتُريت محلياً بالاعتماد على نظم التجميع الداعمة لصغار المزارعين 3.913 طناً متريا في عام 2017 مقارنة بكمية 947 5 طناً متريا في عام 2016 و 886 8 طناً متريا في عام 2015 بسبب انخفاض توزيع الأغذية العينية وزيادة التحويلات القائمة على النقد التي لا يستطيع **البرنامج** في إطارها التأثير في اختيار مورّد الأغذية.

34- المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول: ساعد **البرنامج** 000 480 مستفيد في المتوسط عبر أنشطته للمساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول في عامي 2013 و2014 إلا أن مساعدته لم تشمل سوى 20 في المائة من هذا العدد في عامي 2015 و2016. وعلى الرغم من ذلك، بدأ عدد المستفيدين يزداد منذ عام 2017 (باستفادة 000 170 شخص في عام 2017) نتيجة لزيادة اهتمام الجهات المانحة ببناء القدرة على الصمود للصدمات واعتماد "النهج الثلاثي الأبعاد"[13] في **البرنامج** واتخاذ القرار الرامي إلى توسيع نطاق أنشطة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول في المنطقتين الشمالية والوسطى. وسلطت المناقشات الجماعية المركزة مع المستفيدين الأضواء على تفضيل المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول على توزيع الأغذية وارتفاع مستوى التقدير لمزيج من المساعدة الغذائية العينية والتحويلات القائمة على النقد. ومع ذلك، لم يُجر حتى الآن أي رصد أو تقييم منهجي للأصول المنشأة والحصائل الطويلة الأجل المحققة بعد استكمال الأنشطة.[14]

35- *التحويلات القائمة على النقد*: اتبع **البرنامج** نهجاً عملياً في اختيار الطريقة التي ينبغي اعتمادها ومكان ذلك بتركيز استخدامه للتحويلات القائمة على النقد في المناطق الشمالية وتوزيع الأغذية العينية[15] في المناطق الوسطى الأقرب إلى المخزن الرئيسي الموجود في موبتي. واستُخدمت التحويلات القائمة على النقد أيضاً في مجالي التغذية المدرسية والمساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول وفي مجال الدعم التغذوي لمقدمي الرعاية بدرجة أقل. وعلى النحو المبين في الشكل 8، بذل **البرنامج** جهوداً لا يستهان بها لتعزيز استخدام التحويلات القائمة على النقد بمضاعفة مجموع المستفيدين وزيادة قيمة التحويلات بأكثر من ثلاثة أضعاف في الفترة بين عامي 2013 و2017.

---

(11) للحصول على معلومات إضافية، انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://www.isrctn.com/ISRCTN08435964.

(12) في عامي 2015 و2016 استهلك الأطفال المستهدفون ما بين 54 و70 في المائة من حصصهم الغذائية بينما جرى تقاسم النسبة المتبقية من الحصص الغذائية أو تداولها (وفقاً للبيانات المستمدة من التقارير عن رصد فترة ما بعد التوزيع لعامي 2015 2016).

(13) يشمل النهج الثلاثي الأبعاد المتبع في **البرنامج** تحليل السياق المتكامل على المستوى الوطني ووضع برامج سبل كسب العيش الموسمية على المستوى دون الوطني والتخطيط المجتمعي التشاركي على المستوى المحلي.

(14) من المقرر خلال عام 2018 إجراء تقييم لامركزي لأنشطة بناء القدرة على الصمود التي اضطلع بها **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة ومولتها المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية التابعة للمفوضية الأوروبية في شمال مالي.

(15) مثلت الأغذية التي اشتراها **البرنامج** أو قُدمت باعتبارها مساهمات عينية (من الولايات المتحدة الأمريكية أساساً) نسبة 9.2 في المائة من تمويل عملية الطوارئ 200525 ونسبة 7.2 في المائة من تمويل العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 200719 في نهاية عام 2017.

واستهل جهوده بتوزيع التحويلات القائمة على النقد في المناطق الحضرية في عام 2013 قبل أن يوسع نطاق استخدامها ليشمل حتى المناطق الريفية في شمال البلد.

الشكل 8: المستفيدون من التحويلات القائمة على النقد في الفترة 2013-2017

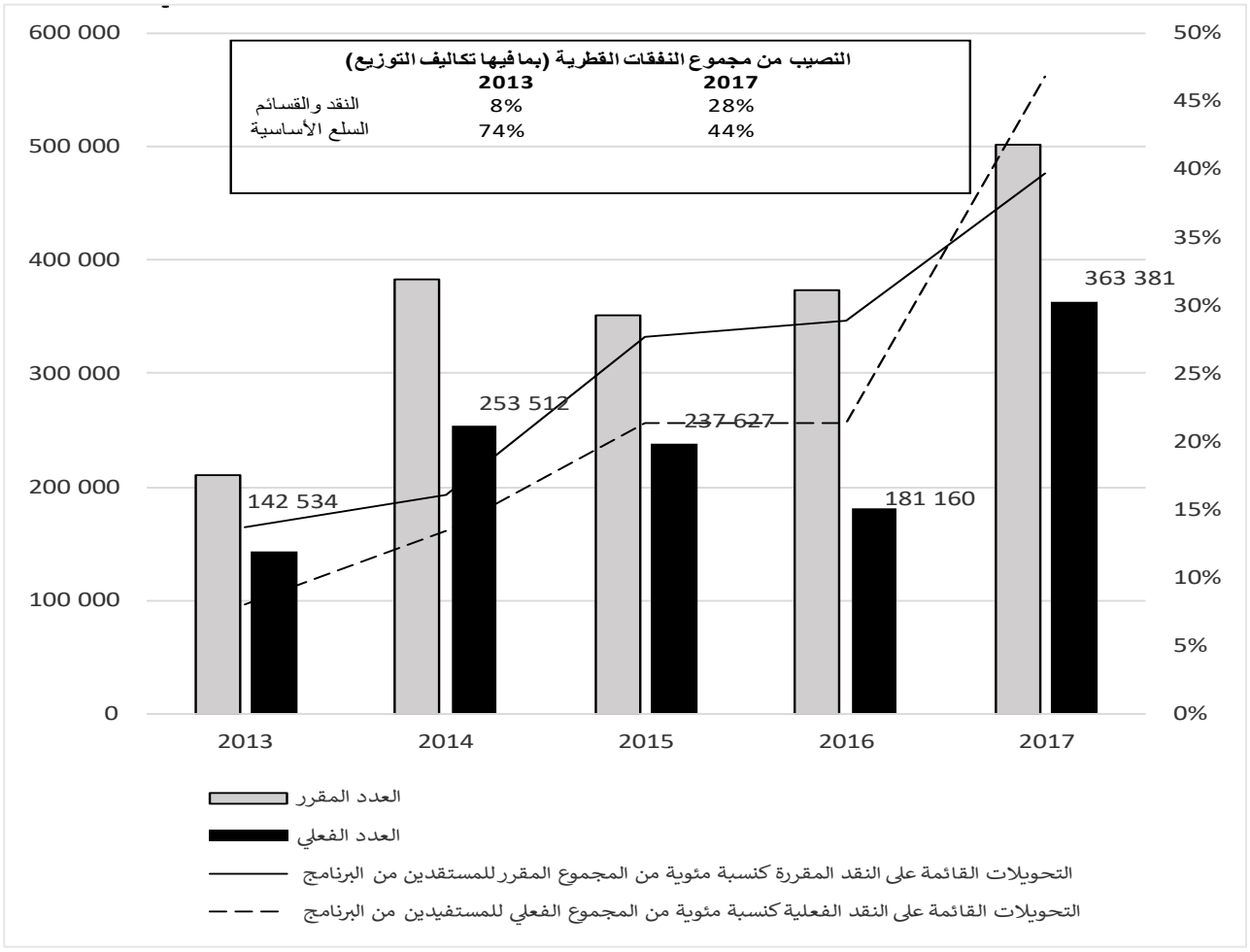

المصادر: التقارير الموحدة عن المشروعات للفترة 2013-2017.
تشمل الأرقام التعداد المزدوج للمستفيدين الحاصلين على المساعدة بأكثر من طريقة واحدة.

36- وغيّر **البرنامج** خلال الفترة المشمولة بالتقييم اختياره للنشاط أو الطريقة بهدف تلبية احتياجات بعض المستفيدين مما أسفر عن عواقب غير مقصودة على المجتمع في بعض الحالات.[16] وحال توافر البيانات المحدود دون إجراء تحليل أكثر تفصيلاً إلا أن الأمثلة المحددة المختلفة المستنتَجة أشارت إلى إيلاء عناية غير كافية لإدارة المخاطر المرتبطة بالتغييرات في الطرائق مثل الآثار على دخل صغار المنتجين المحليين أو على أسعار السوق.[17] ولم يتسن تقييم أهمية تلك الأمثلة لكنها كانت كافية لتستحق العناية.

37- وتحققت أوجه تآزر تدعو إلى التفاؤل في عام 2017 بتركيز توفير المساعدة على مجتمعات مختارة في "قرى تستهدفها مبادرة القضاء على الجوع" والاستعانة بالجهات الشريكة المنفذة نفسها بغرض زيادة التأثير العام لتنفيذ عدة تدخلات أي أنشطة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول والتغذية والتغذية المدرسية في المجتمعات ذاتها. ومع ذلك، لم تتوفر بعد بيانات الحصائل المتعلقة بنتائج هذه المبادرة نظراً إلى كون هذه المبادرة حديثة نسبياً.

[16] لم يتمكن فريق التقييم من جمع بيانات كافية لتحديد الآثار السلبية.

[17] البيّنات المنبثقة عن المقابلات مع المستفيدين وجمعيات المزارعين.

38- *تنمية القدرات*: دعم **البرنامج** الحكومة من خلال جمع البيانات والعمل على السياسات الأساسية والإرشادات التقنية وتنفيذ السياسات الحكومية، بما فيها سياسات الحماية الاجتماعية. وعلى الرغم من ذلك، لم تنفَّذ نسبة 90 في المائة من الأنشطة المقررة وكانت مؤشرات القدرات الوطنية للتغذية المدرسية وبرنامج الأمن الغذائي دون المستوى المستهدف في عام 2017 بسبب عقبات التمويل.

39- *المساواة بين الجنسين*: تشير البيانات في التقارير الموحدة عن المشروعات إلى تحقيق مستوى جيد من المساواة بين الجنسين في صفوف المستفيدين إذ مثلت النساء نسبة 51 في المائة من مجموع المستفيدين. وعلى مستوى أكثر استراتيجية، شُجعت النساء على المشاركة في أنشطة تدر الدخل مثل أنشطة الشراء من أجل التقدم والمساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول؛ وعُين كعضوات في لجان الإدارة التي يسودها الرجال عادة وحصلن على 90 في المائة من بطاقات التحويلات القائمة على النقد. وتحسنت معدلات التحاق البنات بالمدارس الابتدائية الحاصلة على دعم **البرنامج** ومواظبتهن على الدراسة فيها أيضاً وزادت معدلات بقائهن فيها على 90 في المائة خلال مدة تنفيذ العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش. ومع ذلك، لم يستنتج فريق التقييم وجود خطة عمل للمساواة بين الجنسين توجه إدماج الاعتبارات الجنسانية في البرامج ورُئي أن الفريق المعني بالمساواة بين الجنسين لم يكن نشطاً جداً.

40- *حماية السكان المتضررين والمساءلة أمامهم*: تنطوي جميع المؤشرات الستة لحماية السكان المتضررين والمساءلة أمامهم في التقرير الموحد عن المشروعات الصادر في عام 2017 على قيم تزيد على 98 في المائة. ومع ذلك، لا يوجد أي مؤشر يتعلق بانتشار العنف الجنساني وقد رأى فريق التقييم أن كلاً من **البرنامج** والجهات الشريكة له لم يول عناية خاصة لهذه المسألة. ومن المتوقع أن تتحسن جودة الرصد الإجمالية بعد أن يستكمل **البرنامج** بدء تنفيذ مركز للاتصالات الهاتفية مخصص لتلقي شكاوى المستفيدين. ويعتمد **البرنامج** في الوقت الحالي أساساً على المعلومات الواردة من أطراف ثالثة معنية بالرصد.

41- *المبادئ الإنسانية وفرص الوصول*: تقيّد **البرنامج** بمبادئ الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلال ونشط في النهوض بها في إطار تنفيذ أنشطته. وعلى الرغم من ذلك، أُتيحت **للبرنامج** منذ عام 2013 فرص محدودة للوصول إلى بعض المناطق في شمال مالي ووسطها واضطُّر **البرنامج** إلى الاعتماد على المنظمات غير الحكومية لتنفيذ أنشطته ورصد النتائج. وسعى أيضاً عن قصد إلى الوصول إلى فئات متباينة بما فيها فئات الرعاة الرحل والمجتمعات الزراعية الرعوية والمشردين داخلياً والعائدين إلا أن تفضيل الجهات المانحة الشديد لمساعدة المستفيدين في شمال البلد ووسطه حدّ من قدرة **البرنامج** على تلبية الاحتياجات بإنصاف.

42- *دائرة الأمم* المتحدة *لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية*: رداً على وقف الرحلات الجوية التجارية في مارس/آذار 2012، أتاح **البرنامج** الرحلات الجوية عن طريق دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية باتجاه المراكز الحضرية الرئيسية في المنطقة الشمالية وباتجاه مدن ثانوية في بعض الأحيان. وتحظى الدائرة بتقدير مستخدميها وجهة مانحة رئيسية واحدة على الأقل.

43- *الكفاءة*: اشترى **البرنامج** معظم الأغذية التي استخدمها في مالي أي ما يساوي 95 في المائة في عام 2017 ولم يشتر من الخارج إلا المنتجات العالية القيمة مثل الزيوت النباتية أو المواد الغذائية التكميلية. كما استفاد المكتب القطري استفادة كبيرة من مرفق الإدارة الشاملة للسلع في عمليات الشراء العالمية والمحلية إذ استُخدم المرفق في عام 2017 في أكثر من 80 في المائة من مجموع المشتريات بالأطنان المترية. والممرات الدولية الرئيسية المستخدمة للوصول إلى مالي غير الساحلية هي عن طريق ميناء لومي أو ميناء كوتونو بمناولة المواد وتخزينها في مخازن موجودة في باماكو أو موبتي (مما يعد معبر الدخول الرئيسي بالنسبة إلى منطقتي غاو وتومبكتو في الشمال). وتحتاج بعض القوافل الموجهة إلى شمال البلد إلى مرافقة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ولم يستنتج فريق التقييم أي بيّنات تدل على وجود مشاكل في سلاسل الإمداد باستثناء بعض حالات انقطاع خطوط الإمداد نجمت أساساً عن النقص في التمويل.

44- وبذل **البرنامج** جهوداً لا يستهان بها لتحسين الكفاءة عبر تكثيف المشتريات المحلية واستخدامه للتحويلات القائمة على النقد. فقد استنتجت دراسة أجراها **البرنامج** في عام 2016 أن استخدام التحويلات القائمة على النقد كان أرخص من توزيع الأغذية العينية بنسبة 29 في المائة في المتوسط.[18] ولم تتوفر بيانات كافية عن التكاليف حسب النشاط تمكِّن من إجراء تحليل أكثر تفصيلاً لأوجه الكفاءة.

[18] المكتب القطري التابع **للبرنامج** في مالي، 2016، *Etude de faisabilité pour l'introduction des Transferts Monétaires dans le Programme de Repas Scolaire*، سبتمبر/أيلول 2016. شملت الدراسة ثماني مناطق.

الاستنتاجات

45- كانت استجابة **البرنامج** لحالة الطوارئ المعقدة في شمال مالي ووسطها كافية رغم الصعوبات الأولية المصادَفة في إطار تكثيف الجهود. ومع أنه لم تكن هناك استراتيجية رسمية وجيهة خلال الفترة المشمولة بالتقييم، فقد نجح **البرنامج** في تصميم وإتاحة استجابة متسقة للاحتياجات القطرية.

46- وواءم **البرنامج** أنشطته مع السياسات الوطنية ووطد شراكاته مع الوزارات المعنية وتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى عبر إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية طوال الفترة.

47- وكان تقييم الاحتياجات الإنسانية الباعث الرئيسي على اتخاذ القرارات وقد أُعد بمشاركة الحكومة والمجتمع الدولي. وكان لانخفاض مستوى التمويل مقارنة بالاحتياجات الذي اقترن بأولويات الجهات المانحة دور مهم أيضاً، علماً بأن ذلك خلق أحياناً خطر اختلال التوازن في التوزيع الجغرافي للمساعدة مقارنة بالاحتياجات وفي اختيار الطرائق المستخدمة.

48- ومن حيث الفعالية تمكن **البرنامج** من مساعدة أكثر من 80 في المائة من عدد المستفيدين المقرر على الرغم من النقص المزمن في التمويل. ويختبر المكتب القطري نهجاً جديداً يعتمد على تنفيذ تدخلات متعددة الأنشطة ذات تركيز أشد في "القرى التي تستهدفها مبادرة القضاء على الجوع"، وهو نهج يدعو إلى التفاؤل على ما يبدو. ومع ذلك لم يتسن لأي من عمليات **البرنامج** أن تحسِّن بشكل ملحوظ درجات الاستهلاك الغذائي التي كانت في عداد مؤشرات حصائل الأنشطة في مالي.

49- ونظراً إلى ارتفاع مستوى الاحتياجات واستمرار تدني مستويات التمويل، لا بد **للبرنامج** وسائر الجهات الفاعلة بما فيها الحكومة من تصميم استراتيجية لتحقيق التآزر الأمثل وزيادة الكفاءة ولا سيما من خلال تعزيز كفاءة تقييم الاحتياجات وتعزيز اتساق الاستهداف.

50- وفي إطار تصميم العمليات، تتمثل المجالات الثلاثة التي تتطلب تحليلاً أكثر تعمقاً من جانب **البرنامج** في فهم الأسباب الجذرية للاحتياجات في المناطق المتضررة من النزاعات التي لا تتعلق دوماً بالوضع الأمني الراهن فحسب بل تتسم أيضاً في الغالب بطبيعتها المزمنة بدرجة أكبر؛ وفي تخطيط التوزيع الجغرافي للمساعدة مع مراعاة الاحتياجات المتطورة وتدخلات الجهات الفاعلة الأخرى؛ وفي التحليل المسبق لما تنطوي عليه التغييرات في الأنشطة أو الطرائق من آثار مباشرة وغير مباشرة وإيجابية وسلبية محتملة على المستفيدين وعلى القدرة العامة على الصمود التي تتمتع بها المجتمعات المحلية حيث تطرأ التغييرات.

51- وأدى خفض التمويل منذ عام 2014 إلى تقلص أنشطة التغذية المدرسية والتغذية مما عرض لخطر انتكاس النتائج الإيجابية المحققة حتى الآن. وتضطلع الحكومة أو منظمات أخرى ببعض هذه الأنشطة غير أنه من الضروري وضع استراتيجية متسقة ومتفق عليها مع الجهات الشريكة لضمان كفاءة الجهود الانتقالية وفعاليتها قدر المستطاع.

52- وبُذلت جهود واعية لمواصلة التقيد بالمبادئ الإنسانية إلا أنه يمكن تحسين آلية تقديم تعليقات المستفيدين.

53- وتبدو أعداد المستفيدين حسب النشاط متوازنة بين الجنسين وقد شملت الأنشطة المدرة للدخل النساء غير أنه يجدر وضع استراتيجية مسندة بالبيّنات وأكثر تكاملاً للمساواة بين الجنسين.

54- ويبدو أن أنشطة **البرنامج** سجلت ارتفاعاً في مستوى كفاءتها العامة نتيجة لزيادة المشتريات المحلية والتحول إلى استخدام التحويلات القائمة على النقد.

التوصيات

55- أفضى التقييم إلى تقديم ثماني توصيات ينبغي **للبرنامج** أن يبدأ تنفيذها في عام 2018. ويتعين أيضاً أن تساعد الملاحظات الواردة في تقرير التقييم الفريق القطري في إعداد خطته الاستراتيجية القطرية المقرر تقديمها ليوافق المجلس عليها في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2019.

56- وتندرج التوصيات في فئتين هما "التوجه الاستراتيجي 1" الذي يتعلق أساساً بأوجه التحسين في تصميم الأنشطة بهدف ضمان استدامة دعم احتياجات الأشخاص الغذائية وسبل كسب عيشهم؛ "والتوجه الاستراتيجي 2" الذي يتصل بفرص تحسين الكفاءة. والتوصيات

موجهة إلى المكتب القطري على النحو المبين في الجدول التالي غير أنه يُتوقع أن يدعم كل من المكتب الإقليمي وشعبة السياسات والبرامج وشعبة سلاسل الإمداد الفريق القطري في تصميم الأنشطة وتنفيذها للعناية بأمر بعض التوصيات.

الرقم	الأساس المنطقي	التوصية	المسؤولية والتوقيت
التوجه الاستراتيجي 1: استدامة دعم الاحتياجات الغذائية وسبل كسب العيش			
فهم الأسباب الجذرية للاحتياجات			
1	العمليات في وسط البلد وشماله مصممة باعتبارها عمليات طوارئ دون الاعتراف بأن بعض الاحتياجات لا يرتبط ارتباطاً مباشراً بالنزاعات بل يتسم بطبيعته المزمنة.	إذ يحافظ **البرنامج** على آلية للاستجابة كي يتمكن من تلبية الاحتياجات الإنسانية الحادة في حالات التشرد الناجمة عن النزاعات أو الصدمات المناخية، ينبغي له الاضطلاع بما يلي: أ) إعداد تحليل رسمي مفصل للأسباب الجذرية للاحتياجات على نطاق البلد حسب المنطقة ونوع الاحتياجات وفئة المستفيدين وغير ذلك؛ ب) إجراء مناقشات مع الجهات الشريكة، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية، ومع الحكومة بشأن الروابط الاستراتيجية بين المساعدة الإنسانية والتنمية وبناء السلام وأنشطة **البرنامج** التي يمكن أن تدعم (بصورة غير مباشرة) علاج أعراض الاحتياجات وأسبابها معاً؛ ج) النظر في الأنشطة التآزرية الرامية إلى التصدي للأسباب الجذرية للاحتياجات مثل أنشطة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول المتعددة السنوات بهدف الحد من الحاجة إلى المساعدة خلال موسم الجدب (من يونيو/حزيران إلى سبتمبر/أيلول)؛ د) ضمان مراعاة احتياجات الرعاة والأشخاص المعتمدين على الزراعة والرعي على النحو الملائم.	المكتب القطري بدعم من المكتب الإقليمي الفترة 2018-2019
إعادة منح الأولوية للمساعدة حسب المنطقة			
2	تركز المساعدة الحالية المقدمة من **البرنامج** تركيزاً شديداً على المناطق الواقعة في شمال البلد ووسطه وإن كان مستوى الاحتياجات في بعض المناطق الواقعة في الجنوب مرتفعاً بالقدر ذاته وآخذاً في الارتفاع في بعض الحالات.	ينبغي **للبرنامج** الاضطلاع بما يلي: أ) استعراض الاستهداف الجغرافي الحالي للمساعدة الغذائية العامة بهدف تلبية الاحتياجات في مناطق تتجاوز نطاق مناطق النزاعات في شمال البلد ووسطه؛ ب) تحسين التنسيق مع الجهات الشريكة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغية مواءمة معايير الاستهداف وتجنب "الإفراط في مساعدة" بعض مناطق البلد بينما يسجَّل "نقص في مساعدة" مناطق أخرى؛ ج) مناقشة التوازن الجغرافي للاحتياجات مع الجهات المانحة بهدف زيادة التمويل لصالح المناطق التي لا تشارك حالياً مشاركة مباشرة في النزاعات؛ د) إجراء مناقشات مع الحكومة بشأن تقسيم التغطية (بإشراف الحكومة على الدوام) حسب المنطقة والموقع بين المستفيدين في المناطق الريفية والمستفيدين في المناطق الحضرية الذين يكون من الأسهل الوصول إليهم على سبيل المثال.	المكتب القطري الفترة 2018-2019
التخطيط المسبق لانخفاض تمويل أنشطة التغذية المدرسية والتغذية			
3	خفض **البرنامج** تخفيضاً شديداً عدد المدارس والمرافق الصحية المستفيدة من مساعدته نتيجة للنقص في التمويل ومنح الأولوية للمساعدة الغذائية العامة مما عرض لخطر خسارة الفوائد المحققة حتى الآن.	ينبغي **للبرنامج** الاضطلاع بما يلي: أ) إعداد تقديرات واقعية للتمويل الذي يمكن **للبرنامج** تخصيصه لهذه الأنشطة في المستقبل وتحديد أي وجه من أوجه الفعالية المحتملة من حيث التكاليف في توفير المساعدة مثل التغييرات في الطرائق والشراكات الجديدة وغير ذلك؛ ب) إعداد استراتيجية لتسليم المهام بالتعاون مع الجهات الشريكة والحكومة بهدف تقليل الأثر السلبي لخفض تغطية أنشطة **البرنامج** على المستفيدين إلى أدنى حد وتحديد منظمات أخرى يمكنها أن تحل محل **البرنامج** في توفير المساعدة ومصادر التمويل المتصلة بذلك في مرحلة مبكرة من هذه العملية. وقد تشمل الحلول إدراج بعض الأنشطة في التدخلات الرئيسية المتصلة بالحماية الاجتماعية والصحة والممولة من الحكومة.	المكتب القطري الفترة 2018-2019

الرقم	الأساس المنطقي	التوصية	المسؤولية والتوقيت
إدارة التغييرات في الأنشطة أو الطرائق			
4	تؤثر التغييرات الطارئة على الأنشطة والطرائق في المجتمعات المحلية من خلال التغييرات في المشتريات المحلية والأسعار وغير ذلك.	ج) ينبغي **للبرنامج** تصميم أداة تمكّن من رسم خرائط رسمية للآثار المباشرة وغير المباشرة للتغييرات الطارئة على الأنشطة أو الطرائق قبل تنفيذها حتى يتسنى دعم عمليات اتخاذ القرارات المستندة بالبيّنات. وينبغي أن تشمل الأداة التحليل الكمي والنوعي وتدمج التعليقات المقدمة من المستفيدين وسائر الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية. وفي المجالات التي تكون فيها البيّنات محدودة، ينبغي **للبرنامج** النظر في إجراء تقييم للآثار.	المكتب القطري بدعم من المكتب الإقليمي وشعبة السياسات والبرامج وشعبة سلاسل الإمداد الفترة 2019-2020
تعزيز المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول			
5	يمكن للمساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول أن توفر حلاً لبعض الأسباب الجذرية للاحتياجات المزمنة إلا أن البيّنات على تأثير التدخلات السابقة محدودة في الوقت الحالي.	ينبغي **للبرنامج** أن يوسع ويعزز جهوده لتصميم أنشطة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول ومنهجية رصدها مع ضمان ما يلي: أ) تصميم جميع التدخلات على نحو يسمح برصد الحصائل؛ ب) الاستفادة التامة من الدروس المستخلصة من نهج "القرى التي تستهدفها مبادرة القضاء على الجوع" المنطوي على إدماج عدة طرائق للمساعدة، بما فيها المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول.	المكتب القطري بدعم من المكتب الإقليمي وشعبة السياسات والبرامج الفترة 2019-2020
إعداد استراتيجية للمساواة بين الجنسين			
6	يبدو أن أعداد المستفيدين من الرجال والنساء تسجل توازناً معقولاً غير أنه ليس هناك ما يدل على وجود تحليل رسمي للفجوات وأوجه عدم المساواة بين الجنسين.	ينبغي **للبرنامج** أن يضع استراتيجية تشغيلية مسندة بالبيّنات لدمج الاعتبارات الجنسانية في البرامج ويضمن استناد البرامج إلى تحليل محدد لهذه الاعتبارات ويدعّم فريقه القطري المعني بالمساواة بين الجنسين.	المكتب القطري بدعم من المكتب الإقليمي وشعبة السياسات والبرامج ومكتب الشؤون الجنسانية الفترة 2018-2020
تدعيم آلية تقديم التعليقات بشأن الحماية ووصول المساعدة الإنسانية			
7	لم يتمكن فريق التقييم من استنتاج مدى متابعة **البرنامج** لمسائل الحماية ووصول المساعدة الإنسانية على النحو الكافي.	ينبغي **للبرنامج** الاضطلاع بما يلي: أ) تسريع وتيرة بدء تنفيذ آلية شاملة لتقديم تعليقات المستفيدين وضمان إطلاع كل من المستفيدين والجهات الشريكة المنفذة والأطراف الثالثة المعنية بالرصد على حقوقهم وأدوارهم ومسؤولياتهم المتصلة بالأداة الجديدة على النحو الواجب؛ ب) تحسين رصد حماية النساء والفتيات والفئات الضعيفة الأخرى.	المكتب القطري الفترة 2018-2019
التوجه الاستراتيجي 2: التنفيذ بكفاءة وفعالية			
الاستفادة من التكنولوجيا للحد من التكاليف وزيادة التأثير			
8	يمكن أن تحد التكنولوجيا المحسنة من التكاليف وتعزز فعالية تقييمات الأمن الغذائي على مستوى المناطق والتحويلات القائمة على النقد.	فيما يخص *تقييمات الأمن الغذائي*، ينبغي **للبرنامج** أن يجري دراسة ترمي إلى تحديد أساليب أكثر فعالية من حيث التكاليف لجمع المعلومات عن الأسر المعانية من انعدام الأمن الغذائي والضعيفة والأسباب الجذرية للاحتياجات وتحليلها، بالنظر إلى التطورات الأخيرة الطارئة في تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بالاعتماد على الوسائل التكنولوجية المحمولة وإجراء تقييمات ميسّرة عبر الهاتف المحمول وجمع معلومات كمية ونوعية بفضل الرصد عن طريق أطراف ثالثة والتآزر المحتمل مع مبادرات أخرى مثل سجل الحكومة الاجتماعي الشامل. وفيما يتصل *بالتحويلات القائمة على النقد*، ينبغي **للبرنامج** الاضطلاع بما يلي: أ) تقييم احتمال استخدام القسائم في المناطق النائية والتحويلات الإلكترونية في المناطق الحضرية التي تحصل عادة على المساعدة عن طريق القسائم؛ ب) توطيد الشراكات مع مقدمي خدمات الهاتف المحمول.	المكتب القطري بدعم من المكتب الإقليمي وشعبة السياسات والبرامج وشعبة سلاسل الإمداد الفترة 2019-2020